جامعة الشهيد ـ حمه لخضر ـ الوادي
كلية الحـقوق والعلـوم السياسية
قـسم الحـقـوق

مسؤولـيـة الإدارة عن الـقرارات غـير المشروعة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام
تخصص: تنظيم إداري

من إعداد الطالب
حباس إسماعيل.

تحت إشـراف
الدكتور: عـمر روينـة.

أعضاء لـجنـة الـمنـاقشة

الدكتور: عمر روينـــة ..... أستـاذ محاضـرة (أ) ..... مشرفـا
الدكتور: زواوي عبـاس ..... أستـاذ محاضـر (أ) ..... رئيسـا
الدكتورة: مانع سلمى..... أستاذة محاضـرة (أ) ..... مناقشا
الدكتورة: سلطاني آمنـة ..... أستـاذ محاضرة (ب) ..... مدعـوا
الأستاذ: شربي مـــراد ..... أستـاذ مساعـد (أ) ..... مدعـوا

السنة الجامعية 2014 - 2015

الفهـــــــرس

العنوان	الصفحة
مـقدمـة	05
الفصل الأول: الأساس القانوني لمسؤولية الإدارة عن القرارات غير المشروعة	10
المبحث الأول:مبدأ مسؤولية الدولة والإدارة العامة	12
المطلب الأول:خضوع الدولة وسلطاتها للمسؤولية	12
الفرع الأول:تقديم السلطات الثلاث	13
أولا: السلطة التشريعية	13
ثانيا: السلطة القضائية	14
ثالثا: السلطة التنفيذية	15
الفرع الثاني :ظهور وتطور مبدأ مسؤولية الدولة	16
المطلب الثاني:مضمون وخصائص المسؤولية الإدارية	19
الفرع الأول: تعريف المسؤولية **الإدارية**	19
الفرع الثاني : خصائص المسؤولية الإدارية	20
المطلب الثالث:خضوع الإدارة لنظام قانوني خاص	21
الفرع الأول:نشأة القانون الإداري	22
أولا: قضاء المظالم ونظام الدواوين	22
ثانيا:تطور القانون الإداري في فرنسا	23
الفرع الثاني :خصائص القانون الإداري	25
أولا: القانون الإداري حديث النشأة	25
ثانيا: القانون الإداري غير مقنن	25
ثالثا: القانون الإداري قانون سريع التطور	26
رابعا: القانون الإداري قانون قضائي	26
المبحث الثاني:القرار الإداري كعمل قانوني	28
المطلب الأول:مفهوم القرار الإداري	28
الفرع الأول :تعريف القرار الإداري	28
أولا: تعريف القرار الإداري في نطاق القانون الإداري	29
ثانيا: التعريف القضائي للقرار الإداري	30
ثالثا: التعريف الفقهي للقرار الإداري	31
الفرع الثاني: عناصر القرار الإداري	32
أولا: القرار الإداري عمل قانوني	32
ثانيا: القرار الإداري صادر عن سلطة إدارية	33
ثالثا :القرار الإداري تصدره الإدارة بإرادتها المنفردة	36

رابعا: القرار الإداري يتمتع بالطابع التنفيذي	36
خامسا: القرار الإداري يحدث أثر قانوني	37
المطلب الثاني:تمييز وتصنيف القرارات الإدارية	38
الفرع الأول : تمييز القرارات الإدارية عن أعمال السلطات	38
أولا: تمييز القرارات الإدارية عن باق أعمال السلطة التنفيذية	38
ثانيا: تمييز القرارات الإدارية عن العمل القضائي	39
ثالثا: تمييز القرار الإداري عن العمل التشريعي	41
الفرع الثاني: تصنيف القرارات الإدارية	44
أولا: القرارات الإدارية من حيث المصدر	44
ثانيا:القرارات الإدارية من حيث الآثار المترتبة	46
ثالثا: القرارات الإدارية من حيث التعبير	48
المبحث الثالث: أوجه اللامشروعية في القرار الإداري وأسسها	49
المطلب الأول:المشروعية الإدارية	49
الفرع الأول:تعريف المشروعية	49
الفرع الثاني: مصادر المشروعية	51
أولا:المصادر المكتوبة	51
ثانيا :المصادر غير المكتوبة	54
المطلب الثاني:صور اللامشروعية في القرار الإداري	56
الفرع الأول: وسائل عدم المشروعية الخارجية	56
أولا:عيب عدم الاختصاص	56
ثانيا :عيب الشكل و الإجراء	62
الفرع الثاني:وسائل عدم المشروعية الداخلية	64
أولا :عيب السبب	65
ثانيا :عيب مخالفة القانون	67
ثالثا: عيب الانحراف بالسلطة	68
المطلب الثالث:أسس المسؤولية الإدارية الناجمة عن القرارات غير المشروعة	70
الفرع الأول: ركن الخطأ	71
أولا: مدلوله	71
ثانيا :الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي	71
الفرع الثاني:الضرر	77
أولا:تعريفه	77
ثانيا :أنواع الضرر	77
ثالثا:شروط الضرر	78
الفرع الثالث:العلاقة السببية	79
أولا: قيام الرابطة السببية	79
ثانيا: انقطاع الرابطة السببية	79
الفصل الثاني: الرقابة الإدارية والقضائية كوسيلتين لتكريس مسؤولية الإدارة	81

عن القرارات غير المشروعة	
المبحث الأول:الرقابة الإدارية على القرارات غير المشروعة	83
المطلب الأول: مضمون الرقابة الإدارية وأنواعها	83
الفرع الأول:تعريف الرقابة الإدارية	84
الفرع الثاني: الرقابة الرئاسية والرقابة الوصائية	85
أولا الرقابة الرئاسية	85
ثانيا: الرقابة الوصائية	88
المطلب الثاني:وسائل الرقابة الإدارية على القرارات غير مشروعة	89
الفرع الأول : الوسائل الرقابية السلطة الرئاسية	89
أولا: سلطة الإجازة	89
ثانيا: سلطة التعديل	90
ثالثا: سلطة الإلغاء الإداري	90
رابعا: سلطة السحب الإداري	91
خامسا: سلطة الحلول	92
الفرع الثاني: الوسائل الرقابية للسلطة الوصائية	92
أولا: سلطة المصادقة	92
ثانيا: البطلان	93
ثالثا: سلطة الحلول	94
المبحث الثاني :الرقابة القضائية على القرارات غير المشروعة	95
المطلب الأول: الدعوى والقضاء الإداريين	96
الفرع الأول:مضمون الدعوى الإدارية	96
أولا: تعريف الدعوى الإدارية	96
ثانيا: خصائص الدعاوى الإدارية	98
ثالثا: تصنيف الدعاوى الإدارية	97
الفرع الثاني: القضاء الإداري في الجزائر	99
أولا:التطور التاريخي للقضاء الإداري في النظام القانوني الجزائر	100
ثانيا:أجهزة القضاء الإداري الحالية	101
1- المحاكم الإدارية	101
2- مجلس الدولة	103
المطلب الثاني:الإلغاء القضائي للقرارات غير المشروعة	105
الفرع الأول: تعريف وشروط الإلغاء القضائي	105
أولا:تعريف الإلغاء	105
ثانيا :شروط الإلغاء القضائي	105
الفرع الثاني:الحكم الصادر في دعوى الإلغاء وسبل تنفيذه	108
أولا :الحكم الصادر في دعوى الإلغاء	108
ثانيا امتناع الإدارة عن تنفيذ المقرر القضائي القاضي بالإلغاء	108
1-الاعتراف بسلطة الأمر في مواجهة الإدارة العامة	109
2- إلغاء القرار الإداري المخالف للمقرر القضائي لمخالفته لحجية الشيء	109

المقضي فيه	
3-المسؤولية الجزائية للموظفين عن عدم تنفيذ المقررات القضائية	110
4 - توقيع الغرامة التهديدية	110
5- المسؤولية الإدارية عن مخالفة الشيء المقضي به	112
المطلب الثالث :التعويض عن القرارات غير المشروعة	112
الفرع الأول: مضمون دعوى التعويض وأحكامها	112
أولا : تعريف دعوى التعويض	112
ثانيا: أحكام التعويض	113
الفرع الثاني:تمييز دعوى التعويض عن دعوى الإلغاء	115
أولا :من حيث الجهة المختصة بالدعوى	115
ثانيا:من حيث موضوع وهدف الدعوى	115
ثالثا: من حيث صلاحيات القاضي	116
المبحث الثالث:حدود الرقابة القضائية ودور القضاء الإداري	118
المطلب الأول:أعمال السيادة أو الحكومة	118
الفرع الأول:تعريف أعمال السيادة	119
الفرع الثاني:معايير تمييز أعمال السيادة	119
أولا : معيار طبيعة العمل	119
ثانيا: معيار الباعث السياسي	120
ثالثا: معيار القائمة القضائية	120
الفرع الثالث:تطبيقات القضاء الإداري لأعمال السيادة	121
أولا : تطبيقاتها في القضاء الإداري المصري	121
ثانيا: تطبيقاتها في القضاء الإداري الأردني	121
ثالثا: تطبيقاتها في القضاء الإداري الجزائري	122
المطلب الثاني:الظروف الاستثنائية	122
الفرع الأول:تعريف الظروف الاستثنائية	122
الفرع الثاني:درجات الظروف الاستثنائية	123
أولا :حالة الطوارئ وحالة الحصار	123
ثانيا الحالة الاستثنائية و حالة الحرب	126
الفرع الثالث: أثر الظروف الاستثنائية على الرقابة القضائية	127
أولا:أثرها على الأنظمة القضائية	127
1-أثرها في القضاء الإداري التونسي	127
2- أثرها في القضاء الإداري المغربي	128
3- أثرها في القضاء الإداري الجزائري	128
ثانيا:تغطية أوجه الإلغاء	129
1- نظريةالموظف الفعلي	129
2- تخفيف الاختصاص في القرار الإداري	130
3- تخفيف الشكليات الإدارية	130
4- تخفيف مخالفة القانون	131

المطلب الثالث:حدود السلطة التقديرية ودور القضاء في وقف القرارات غير المشروعة	132
الفرع الأول:السلطة التقديرية للإدارة ورقابة القضاء عليها	133
أولا: رقابة الموازنة	134
ثانيا: رقابة التناسب	135
ثالثا: رقابة الغلط الواضح في التقدير	135
الفرع الثاني:وقف الطابع التنفيذي للقرارات غير المشروعة	135
أولا :وقف تنفيذ القرار الإداري بحكم القانون	136
ثانيا : وقف تنفيذ القرار الإداري بحكم قضائي	136
1-وقف تنفيذ القرار الإداري عن طريق رفع دعوى وقف التنفيذ	136
2-وقف تنفيذ القرار الإداري عن طريق رفع دعوى إستعجالية	137
الخاتمة	141
قائمة المراجع	144
الفهرس	153